

تقرير

لا «مارينز» في الجزائر

منذ السادس من الشهر الجاري، برز الحديث عن انتشار عناصر عسكريين أميركيين في الجزائر وتونس، وفي غيرهما من دول شمال أفريقيا والساحل، وذلك عقب تصريح للجنرال الأميركي توماس والدهاوسر



جنود أميركيون في قاعدة متنقلة في مدينة اغادير في النيجر (موقع أفريكوم)



كمثال على طبيعة التعامل مع المحيط، قال مصدر أمني جزائري قبل يومين، لوكالة «الأناضول»، إن «مالي» أطلقت عملية عسكرية شمالي البلاد... بالتعاون مع بلاده وفرنسا»، موضحاً أن دورهم «يتمثل بتعزيز الرقابة على الحدود مع النيجر ومالي، وتبادل المعلومات الاستخباراتية»، علماً بأن الحدود مع مالي تمتد لمسافة 1370 كيلومتر، ومع النيجر لآلاف كيلومتر.

ولفت المصدر إلى أن الاتفاق تم إثر وقوع هجوم بوركينا فاسو في بداية الشهر الجاري، والذي تبنته «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين»، مضيفاً أن «أولئك العناصر نفذوا سابقاً هجمات ضد الجيش المالي والقوات الأممية والفرنسية في المنطقة».

نفى مصدر دبلوماسي في الجزائر، في حديث إلى «الأخبار» أمس، وجود جنود أميركيين «من المارينز» في البلاد، وذلك بعد اللغط الذي أحدثته تقارير صحافية أميركية تبعت جلسة استماع الكونغرس إلى قائد القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا «أفريكوم» الجنرال توماس والدهاوسر، الأسبوع الماضي. وفي الجلسة، جرى تأكيد وجود «منحة الخطر» بالنسبة إلى قوات «المارينز» المنتشرة في عدد من الدول، من بينها الجزائر، فيما القوات المنتشرة في النيجر، حيث جرى استهداف القوات الأميركية أخيراً، لا تشملها منحة كهذه.

وجاء في تقرير لـ «واشنطن بوست»، نشر في الثامن من الشهر الجاري، أنه عقب الهجوم الذي استهدف وحدة عسكرية مكونة من 11 جندياً أميركياً وحوالي 30 جندياً نيجرياً في النيجر في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، جرى «التدقيق في موضوع منحة الخطر»، مضيفاً أن «القوات الأميركية المنتشرة في الجزائر، بوروندي، تشاد، الكونغو، جيبوتي، مصر، أريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، الصومال، السودان، جنوب السودان، تونس، وأوغندا، (كانت مؤهلة بالفعل لتلقي المنحة قبل هذا التدقيق، وفقاً لقواعد صرف الرواتب التابعة للبرنامجون».

وبينما كان هجوم النيجر قد كشف عملياً عن جزء من مهمات القوات الأميركية هناك، فإن هذا التصريح دفع نحو طرح أسئلة كبيرة بشأن حدود مهمات قوات «أفريكوم» التي أنشأها الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش عام 2007، ومدى انتشارها في شمال أفريقيا

الديبلوماسية الجزائرية التي تروج دائماً لمبدأي «المصالحة والحوار» في إطار مساعيها لحل الأزمات في محيطها، خاصة في مالي وليبيا. وكانت علامات استفهام كثيرة تطرح في ما يتعلق بمهمات خاصة لقوات أميركية في ليبيا، بما فيها الهجمات عبر طائرات من دون طيار، فيما لا يوجد نفي قاطع بعدم وجود عناصر أميركيين في جنوب تونس لناحية الحدود مع ليبيا، وبالأخص بالقرب

الساحل. والمعروف عن الجزائر أنها ترفض بالمطلق أي حضور أجنبي عسكري على أراضيها، كما أنها ترفض إقامة قواعد عسكرية أجنبية، وتسعى أيضاً لأن لا يكون في محيطها الحيوي هذا النوع من القواعد العسكرية. ويتبنى الجيش الجزائري عقيدة عسكرية تقوم على رفض إرسال جنود إلى الخارج والامتناع عن التدخل عسكرياً في مناطق النزاع، وهذا ما ينعكس على

ومنطقة الساحل، خاصة في ظل التطورات الحالية المتتالية في تلك المنطقة. وقبل هذين الحدثين، كان من المعروف أن ثمة ستة آلاف جندي أميركي في القارة الأفريقية، غالبيتهم في القاعدة الأميركية في جيبوتي، فيما بدأ العدد بالتصاعد منذ العام الماضي. وكان الجزائريون قد رفضوا مراراً انتشار قوات في جنوب البلاد المرتبطة جغرافياً بمجمل منطقة

اليمن

«الشرعية» هنا كفة الإمارات: لتستلم الصين ميناء عدن

لكن باستئجار قاعدة عسكرية على أراضيها. في الخلاصة، يقلل مراقبون من أهمية عرض هادي، معتبرين إياه غير جدي، ومرجحين بقاءه في الإطار النظري، وعدم سلوكه سبيل التنفيذ، بالنظر إلى مقتضيات الواقعية السياسية ومعطيات خارطة الجيوب السياسية للمنطقة.

ولم تؤد السيطرة الإماراتية على ميناء عدن إلى انتعاش نشاطه وازدهاره، بل على العكس من ذلك، إذ لا يزال الميناء رهن المشاكل التي كانت تعتريه سابقاً، مع تفاقم إضافي فيها، أدى إلى ما سماه رئيس النقابة العمالية لميناء عدن للحوايات، سعيد عبود المعاري، «احتضار ميناء عدن الدولي جراء الخطوات غير المبررة التي تتخذها قوات التحالف العربي في منع السفن والبواخر من الدخول إلى رصيف الميناء»، منبهاً من أن تلك الخطوات «تهدد استمرار النشاط

لقيامه بدور صلة الوصل (ترانزيت) بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، وتخشي أبو ظبي إمكانية استحواد ميناء عدن في المستقبل على النشاط التجاري والاقتصادي بالقرب من أهم الممرات البحرية في العالم (باب المندب)، ما يعني عملياً ضرب ميناء جبل علي في دبي.

من المتوقع، طبعاً، أن ترفض الإمارات تسليم ميناء عدن للجانب الصيني، أو حتى مجرد التلويح بالأمر؛ ذلك أنها تعتبر سيطرتها على الموانئ استحقاقاً لها مقابل تحملها كلفة عالية في عمليات «التحالف» في اليمن. يضاف إلى ذلك أنه ليس بإمكان الرئيس المنتهية ولايته الإقدام على خطوة كهذه من دون رضا الجانب الأميركي، الذي لن يروقه حتماً استخدام أهم منافس تجاري له في العالم، أي الصين، والسماح بمنحه موطن قدم في اليمن، بعدما سمحت جيبوتي

عرض على خوي توقيع عقد مع الصين لتشغيل ميناء عدن وإدارته، وعن أن السفير الصيني رحب بالعرض ووعد بتقديمه إلى حكومة بلاده. حديث يأتي في وقت يحتدم فيه الصراع بين الأطراف المحلية الموالية لـ «التحالف»، متخذاً منحى خطيراً، تجلّى أخيراً في ازدياد ونيرة عمليات التصفية الجسدية على خلفيات سياسية، فضلاً عن اتساع رقعة الانفلات الأمني في المحافظات الجنوبية.

يرجح مطلعون أن يكون الحديث عن العرض المقدم للصين تسريباً متعمداً من قبل حكومة هادي، بهدف استطلاع رد فعل الإمارات على الاقتراب من أهم نقطة ارتكاز في استراتيجيتها في جنوب اليمن، والتي كانت موضع اهتمامها منذ ما قبل الحرب، من خلال استئجارها الميناء المذكور، وتعطيله، وسحب رافعاته وبقية معداته، لأهمية موقعه الحيوي والاستراتيجي المؤهل



يعيش ميناء عدن الدولي حالة «احتضار» منذ أشهر

في وقت تشدّ فيه أزمة ميناء عدن الدولي جراء القيود المفروضة على نشاطه من قبل قيادة «التحالف»، أفيد عن تقدم حكومة عبد ربه منصور هادي بعرض إلى الصين لتشغيل الميناء وإدارته، في ما يبدو أنه وجه جديد من وجوه المناكفات المستمرة بين «الشرعية» والإمارات

لقمان عبد الله

بالتوازي مع إعلان استقبال الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، أول من أمس، في مقر إقامته في الرياض، السفير الصيني لدى اليمن جين خوي، تحدثت وسائل الإعلام المحسوبة على «الشرعية» عن أن هادي